

قضية الصحراء الغربية في التوجهات الكبرى للدبلوماسية الجزائرية

أ.د. إدريس عطية،

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

الملخص

تعالج هذه الورقة المبادئ الثابتة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تصفية الاستعمار، ودعمها الدبلوماسي لقضايا التحرر الوطني، ومدى إسهامها في تحرر الشعوب، بحيث كان للجزائر دورا بارزا في مناصرة كل القضايا العادلة في العالم منذ بداية تشكل الجهاز الدبلوماسي إبان الثورة التحريرية وتمسكها الدائم بمساندة كل حركات التحرر لنيل الدول الأفريقية استقلالها من براثن الاستعمار.

وتعتبر الجزائر من أكبر دول العالم (بعد التحرري العالمي والإفريقي للثورة الجزائرية) مساندة لقضايا وحركات التحرر الوطني، بداية بالقضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية، إذ لم يخرج الصراع حول الصحراء الغربية بالنسبة للجزائر عن المنطق نفسه، وإن كان من غايته من طبيعة أخرى، هي تلك المتعلقة بتمسك الجزائر بمبدأ حق تقرير مصير الشعوب، فقد ظل هذا المبدأ من حرب التحرير لصيقا بالشخصية الجزائرية في علاقتها بالعالم الخارجي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، قضايا التحرر، تصفية الاستعمار، الصحراء الغربية، مبدأ تقرير المصير.

المقدمة

تعد الدبلوماسية لغة الحوار وأداة التواصل المباشر مع الآخر للتعريف بالذات، والدفاع عن القضايا، وخلق حالة وثقافة سلام تتحقق في ظلها مصالح الجميع، والحفاظ

عن صورة حسنة وغير مشوهة في الخارج، وتصحيح الأوهام والتصورات الزائفة.

وتسعى الدبلوماسية إلى تعظيم الاستفادة المشتركة، وإقامة علاقات صحيحة وودية وبناء الجسور للتواصل بين الحكومات والشعوب، وتغليب الوفاق والاتفاق وتقليص الاختلاف والخلاف وتسويتها من خلال التفاهم⁽¹⁾.

لذلك، فإن العمل الدبلوماسي أصبح أكثر أهمية في عالمنا المعاصر من أي وقت آخر، وخصوصاً مع بروز دور الدبلوماسية العامة (الشعبية)، وتداخل المصالح والروابط المجتمعية عبر القارات، وانكماش مبدأ السيادة بفعل قوى العولمة، وثورة وسائل الاتصال التي أدت إلى تغييرات في جميع المجالات والأدوار والمهام، بها في ذلك أدوار ومهام الدبلوماسيين والدبلوماسية معاً⁽²⁾.

وإدراكاً منه، لأهمية دور الدبلوماسية الجزائرية في عالم شديد التغير، وخلال هذه المرحلة المفعمة بالعمل السياسي والدبلوماسي للجزائر، كان لزاماً علينا التعرض للرصيد الدبلوماسي للجزائر، ابتداءً من النواة الأولى لتبلوره في صورته المعاصرة خلال فترة التحرير المباركة، ومدى البعد الذي أخذته في انعكاساتها الخارجية، وبخاصة تجاه الشعوب المستعمرة آنذاك، وعلى وجه الخصوص الشعوب الإفريقية، إضافة إلى انجازات الدبلوماسية الجزائرية التي حققتها في مرحلة ما بعد الاستقلال.

المحور الأول-الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة: بداية التشكل والتأثير

للدبلوماسية الجزائرية تاريخ طويل وسجل حافل بالمعالم النيرة، كما أنه لا يخلو من الانتكاسات المؤلمة⁽³⁾، فتشيد الدولة النوميديّة العظمى لم يتحقق اعتماداً على شجاعة «ماسينيسا»، وقدرته القتالية الفذة وحدها، بل ارتكز أيضاً وإلى حد كبير على حنكته ودهائه في مفاوضة خصومه وأعدائه الفينيقيين والرومان ومراوغتهم.

والمعلوم أن الدولة الجزائرية في العهد العثماني قامت على أسس تعاقدية بين الشعب والأخوة بابا عروج قصد إفشال مخططات ملوك أوربا الصليبية وإنقاذ مسلمي الأندلس من الهلاك أو الردّة⁽⁴⁾، فقد كان لهذه الدولة نشاط دبلوماسي مميز تجاه العالم الإسلامي، والدول الأوروبية وحتى القارة الأمريكية، فلم تكن أساطيل البلدان الغربية تدخل مياه المتوسط إلا بشروط ومقابل رسوم تسدد إلى الداى عن طريق البعثات القنصلية القائمة على الدوام بالعاصمة الجزائرية.

وقد أثارت هذه السيطرة حفيظة الدول الكبرى على الجزائر وزادها تحرّشا عليها، ناهيك عن الثروات الطبيعية والموقع الاستراتيجي الذي تمتلكه الجزائر، التي اتخذها «شارل العاشر» ملك فرنسا سببا لتبريره بغزوه الجزائر واحتلال أراضيها قرن وثلاث قرن.

لتعيش الدبلوماسية الجزائرية شيء من الظهور، وتارة أخرى من الأفول والاختفاء، حتى جاءت ثورة التحرير المباركة وما حملته من خير على الشعب الجزائري وعلى دول الجنوب.

أولاً: التوجهات الكبرى للنشاط الدبلوماسي الجزائري في فترة الثورة⁽⁵⁾

كان يتمثل هدف حزب جبهة التحرير الوطني المنبثق عن الجناح الرديكالي لـ«حركة انتصار الحريات الديمقراطية»⁽⁶⁾ في الاستقلال عن طريق الكفاح المسلح، ولتحقيق ذلك ظلت انشغالاته الكبرى مطابقة للتيار المنبثق عنه، ويتجلى هذا من خلال بيان أول نوفمبر؛ «... وغايتنا في الميدان الخارجي هي:

- تدويل القضية الجزائرية؛

- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في نطاقها العربي الإسلامي.

وموقفا في دائرة ميثاق هيئة الأمم المتحدة هو تأكيد تعاطفنا وتضامننا الفعال إزاء كل الأمم التي تؤيد كفاحنا التحرري... ولبلوغ هذه الغاية... ستقوم جبهة التحرير بعمل خارجي يجعل المشكل الجزائري واقعا مطروحا أمام العالم أجمع بتأييد جميع حلفائنا الطبيعيين»⁽⁷⁾.

إن انعقاد أول مؤتمر للجبهة (مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956) سيؤدي بها إلى تحديد نشاطها على المستوى الدولي مع إبراز خصوصية الجزائر وكفاحها، وهكذا اعتبر برنامج مؤتمر الصومام ضمن أهداف الحرب⁽⁸⁾:

• عزل فرنسا عن الجزائر والعالم سياسيا؛

• توسيع نطاق الثورة إلى حد جعلها مطابقة للقوانين الدولية.

ومن بين أهدافها على المستوى الخارجي:

• السعي للحصول على أقوى ما يمكن من التأييد المادي، والمعنوي، والروحي؛

- تصعيد تأييد الرأي العام؛
- تنمية الإعانة الدبلوماسية بجذب حكومات البلاد التي جعلتها فرنسا في الحياد أو التي لم تطلع إطلاعا كافيا على الصفة الوطنية لحرب التحرير، وحمل هذه الحكومات على مناصرة القضية الجزائرية.
- ولقد لخص امحمد يزيد في التقرير الذي حرره في جويلية 1957 ووجهه إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)، النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني خلال ثورة التحرير الوطني، والمتمثل في ثلاث نقاط:
- * «العمل على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي؛
- * جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضيتين التونسية والمغربية على المستوى الدولي؛
- * إبلاغ هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية»⁽⁹⁾.

هذا الانشغال الأول المتمثل في إضفاء البعد الدولي للقضية الجزائرية، ومن ثم إثارة حركة تضامنية واسعة، ليسمح تدريجيا للجبهة بإعداد وتأكيدها سياستها الخارجية، هذه الأخيرة – وليدة الكفاح والمنفى – ستكون على التوالي ثمرة «الوفد الخارجي للثورة الجزائرية»⁽¹⁰⁾ و«قسم الشؤون الخارجية»⁽¹¹⁾، وأخيرا «وزارة الشؤون الخارجية»⁽¹²⁾ عقب تشكيل الحكومة المؤقتة منذ سنة 1958، بدأت الهيئات ذات الطابع الدبلوماسي نشاطها انطلاقا من العواصم العربية وبالأخص القاهرة في المرحلة الأولى، ثم تونس التي أصبحت مقر للحكومة المؤقتة ابتداء من 1958، لكن الهياكل الممثلة كانت موزعة على أكثر من عشرين بلدا مطلقا على البحر الأبيض المتوسط وعلى آسيا وأوروبا وأمريكا.

ثانيا: تدويل القضية الجزائرية؛ من باندونغ إلى هيئة الأمم المتحدة

أعتبر مؤتمر باندونغ بمثابة شهادة ميلاد لدبلوماسية الجبهة⁽¹³⁾، وبالفعل سجلت الجبهة بحضورها للمؤتمر أول انتصار دولي لها حيث حضرت كملاحظ ضمن وفد مشترك يضم البلدان المغاربية الثلاث، وكانت على اتصال مع تسعة وعشرون بلدا أفرو-آسيوي كفيل بمساندة القضية الجزائرية ماديا وسياسيا⁽¹⁴⁾.

ولقد اتخذ هذا المؤتمر الأفرو-آسيوي قرارا بمساندة الجزائر والمغرب وتونس، وبمساندة حقها في إدارة شؤونها واستقلالها، كما التزم «بدعم ملموس لكل الشعوب التي تناضل لأجل استقلالها»، وعلاوة على هذا التأييد، أشارت هذه اللائحة إلى أن الدول المشاركة في باندونغ «تلتزم بتقديم مساعدتها إلى الشعوب المكافحة من أجل استقلالها»⁽¹⁵⁾.

هذا الدعم فتح الطريق نحو هيئة الأمم المتحدة التي أُشعرت رسميا برسالة مؤرخة في السادس والعشرين من جويلية 1955⁽¹⁶⁾، موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة والصادرة من طرف أربعة عشر بلدا مشاركا في مؤتمر باندونغ، مطالبين بتسجيل «القضية الجزائرية» في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة⁽¹⁷⁾.

افتتحت الدورة في سبتمبر 1955 (غداة هجوم جيش التحرير على الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955)، والتي كانت نتيجة النقاش لصالح القضية الجزائرية بـ 28 صوتا ضد 27 صوتا، فسُجلت في جدول الأعمال، وبعد معرفة الوفد الفرنسي للنتيجة انسحب محتجا من الجلسة⁽¹⁸⁾.

ولقد وجب انتظار الدورة الحادية عشر المنعقدة من 12 نوفمبر 1956 إلى 8 مارس 1957 لتناقش فيها القضية الجزائرية، لكن ليس بعدها السياسي والقانوني (الحق في تقرير المصير والاستقلال)، بل بعدها الإنساني (المعاناة والخسائر البشرية)، وقد أعرب المشاركون بالإجماع عن أملهم في حل سلمي وديمقراطي للقضية الجزائرية، وقد استمرت مناقشة هذه القضية خلال ستة دورات؛ من سنة 1955 إلى غاية 1962، بحيث طالبت الدورة الأخيرة بالتفاوض – بغرض التوصل إلى حق الشعب في تقرير مصيره والاستقلال في إطار احترام الوحدة والسيادة الإقليمية للجزائر⁽¹⁹⁾. بعدها انعقد مؤتمر باندونغ الذي سجل «إسقاط الشعوب المستعمرة»، ودوّى اسم الجزائر في الاجتماعات والمؤتمرات والتظاهرات عبر العالم.

ولقد كتب العربي بن مهيدي قائلا: «إن الدبلوماسية الجزائرية...بدأت من الأخوة الكبيرة والدعم اللامتناهي للشعوب العربية-الآسيوية»⁽²⁰⁾.

وبالفعل، بإصرار وفعالية النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية قد حمّست الشعوب المتحررة أو تلك التي تناضل في سبيل تحررها، وساهمت كذلك في رسم معالم حركة تضامنية أفرو-آسيوية قوية.

وإذا كانت فعالية الدبلوماسية الجزائرية قد برزت بالأخص في هيئة الأمم المتحدة في الفترة الممتدة ما بين الأعوام 1955-1962⁽²¹⁾، فإن الدبلوماسية المتمثلة في المحاضرات والمؤتمرات والتظاهرات الدولية ذات الطابع الاقتصادي، والثقافي، وحتى الرياضي لم تكن أقل أهمية وفعالية في تدويل القضية الجزائرية.

ثالثا: نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة على الصعيد الإفريقي

لقد أدركت الحكومة الجزائرية المؤقتة أهمية مساهمة الدول الإفريقية في تدويل القضية الجزائرية بالوقوف إلى جانبها في منبر الأمم المتحدة، كما أدركت أهمية جلب الدول الإفريقية للاعتراف بها، ولتحقيق هذه الأهداف سعت الحكومة الجزائرية إلى إفشال المناورات التي قامت بها فرنسا لدى الدول الإفريقية بغية عزلها عن القارة، من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات الإفريقية لتسويق وجهة نظرها وإفراغ الدعاية الفرنسية من محتواها، ومن أهم هذه الندوات والمؤتمرات ما يلي:

أ- مؤتمر أكرّا الثاني

انعقد هذا المؤتمر في العاصمة الغانية أكرّا في شهر ديسمبر 1958 وشاركت فيه الحكومة الجزائرية المؤقتة بدعوة من الرئيس الغيني «كوامي ناكروما» بوفد رسمي تحت رئاسة أحمد بومنجل إلى جانب الدول الإفريقية الثمانية المستقلة وقتها (غانا، مصر، إثيوبيا، ليبيريا، المغرب، السودان، تونس وليبيا)، وخلص المؤتمر في اللائحة الختامية إلى المطالبة بمنح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال عن طريق إجراء مفاوضات عاجلة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لإرادة الشعب الجزائري⁽²²⁾.

ب - مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة (منروفيا)

بطلب من الحكومة الجزائرية المؤقتة انعقد هذا المؤتمر من الرابع إلى الثامن أوت 1959 بالعاصمة الليبيرية منروفيا لمناقشة أوجه الدعم الممكنة من الدول الإفريقية المستقلة، وفيه صادق المؤتمر على عدة توصيات منها التحضير للمناقشات التي ستجرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية، ومتابعة الجهد الدبلوماسي لصالحها، إلى جانب تقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية وإعلان يوم أول نوفمبر «يوما للجزائر» ودعوة الدول الإفريقية إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة⁽²³⁾.

ج - مؤتمر أديس أبابا

انعقد المؤتمر الثالث للدول الإفريقية المستقلة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا من 14 إلى 24 جوان 1960، وتميّز بحضور ثلاثة عشر وفدا جراء حصول بعض الدول الإفريقية على استقلالها، وكانت نتائج هذا المؤتمر أكثر تجاوبا من ذي قبل، بحيث أقر المؤتمر لائحة تدعو إلى ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة لتسوية القضية الجزائرية، كما دعا المؤتمر الدول الإفريقية التي لم تعترف بعد بالحكومة الجزائرية المؤقتة للاعتراف بها، وجدد المؤتمر النداء الذي وجهته لائحة المؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية في كوناكري، من الثاني عشر إلى الخامس عشر أفريل 1960 من أجل السحب الفوري لجميع القوات الإفريقية، التي تحارب ضمن الجيش الاستعماري في الجزائر مع استمرار دعم القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة⁽²⁴⁾.

ومن خلال هذه المؤتمرات استطاعت الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تجند إلى صفها الدول الإفريقية المعادية للاستعمار، لكن الشيء الذي أعاق نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة في إفريقيا، هو خضوع معظم دولها للاستعمار وانعدام النشاط الدعائي لجبهة التحرير، وفي المقابل كانت الدعاية الفرنسية جد نشيطة، ولهذا قررت الحكومة المؤقتة فتح ممثليات لها في الدول الإفريقية التي تجاوبت مع القضية الجزائرية لمواجهة الدعاية الفرنسية، فقامت بفتح مكتب بالعاصمة الغانية أكرا تحت رئاسة السيد «فرانز فانون»⁽²⁵⁾، ومكتب آخر في العاصمة الغينية كوناكري ترأسه عمر أوصديق، وترأس بوعلام أوصديق مكتب باماكو عاصمة مالي⁽²⁶⁾.

والنتيجة التي توصلنا إليها من خلال هذا العنصر هي أن المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية قبل الاستقلال، قد ساهم في تشكيل جوهرها وطبعها ببعض الصفات والخصائص وجعلها تتمسك بجملة من المبادئ، كما أن مؤهلات ومحددات السلوك الخارجي قد رسمته بشكل واضح له هوامش يتحرك فيها وله خطوط حمراء لا يمكن أن يتجاوزها.

المحور الثاني-أساليب التعامل وحركات التحرر: قضية الصحراء الغربية

«الجزائر كانت وستبقى قلعة الثوار والأحرار، والسند القوي لكل الشعوب المناضلة من أجل العدالة والحرية، ومواقفها الأصيلة ترجمتها إلى إعطاء دعم وإسهام مباشر في تحرير القارة الإفريقية. إن عطاء ثورة الجزائر وجهة التحرير الجزائرية كان عظيما وقويا وفاعلا، وستظل كل الشعوب الإفريقية تذكر باعتزاز للجزائر دورها الرائد في تحريرها من الاستعمار، وتضمن جهودها في توحيد وتضامن القارة وشعوبها والنهوض بالتنمية والاقتصاد فيها»⁽²⁷⁾. (نيلسون مانديلا Nilsson Mandela-1998) توفي في السادس من ديسمبر 2013.

حين انطلقت حرب التحرير الجزائرية، كانت معظم البلدان الإفريقية تحت نير الاستعمار⁽²⁸⁾، وكان واضحا أن الاستعمار لن يتنازل عن مناطق كثيرة منها بسبب أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية إلا بالعمل المسلح مثل: أنغولا، جنوب إفريقيا، وناميبيا.

وأُعتبرت جبهة التحرير الوطني باستمرار بأن عملها التحريري جزء مكمل وله تأثير متبادل من أجل تحرير إفريقيا ككل:

«...إن كفاح الجزائر هو كفاح إفريقيا، وانتصارها لإفريقيا جمعا، وأن معركة الجزائر في سبيل تحرير إفريقيا لتفرض على كل الأفارقة واجبات كبرى في تقرير كفاحها ومساندة ثورتها المجيدة»⁽²⁹⁾.

لقد وجدت حركات الاستقلال والتحرر الإفريقية في الثورة الجزائرية أنموذجا يحتذى به فقط في إخراج الاستعمار التقليدي، بل كذلك أنموذجا⁽³⁰⁾ لمواجهة استعمار استيطاني خاصة في أنغولا، الموزمبيق، زيمبابوي (روديسيا سابقا)، أين تواجد المستوطنون بكثافة وبهدف البقاء الدائم، وكانت كذلك دافعا قويا لبقية حركات الاستقلال بعدم المساومة مع المستعمر، مثل ما حدث في غينيا، الكونغو ثم الزائير (والكونغو الديمقراطية حاليا)، غانا ومالي.

كما كان للثورة الجزائرية دور أساسي في إضعاف المخطط الفرنسي لإنشاء اتحاد المستعمرات الإفريقية الفرنسية من أجل المحافظة عليها، والتركيز على حرب التحرير الجزائرية، وكانت غينيا أول دولة إفريقية ترفض عمليا وتحارب هذا المشروع. إن تأثير الثورة الجزائرية أدى الى تخوف الدول الاستعمارية من امتدادها

لبقية المستعمرات وبالتالي الإسراع في التفاوض لاستقلال ستة عشر دولة إفريقية في العام 1960 وحدها⁽³¹⁾، حيث وقّع رئيس وزراء فرنسا آنذاك على استقلال اثنا عشر دولة إفريقية⁽³²⁾، وقبيل انتصار الثورة الجزائرية كانت كل المستعمرات الفرنسية قد استقلت نهائيا.

أولا: صدى الثورة الجزائرية: إشعاع ومرجعية

قبل المضيّ قدما في تبيان دور الجزائر في مناصرة قضايا التحرر الوطني، ومدى إسهامها في تحرر الشعوب، كان لزاما علينا أن نتوقف عند مفهوم حركات التحرر حيث يعود استخدام هذا المصطلح لأول مرة في فترة الستينيات من القرن العشرين على مستوى الفقه الدولي ثم انتقل إلى النصوص والمواثيق الدولية، فتأكدات اللفظة في البداية كانت من «المقاومة الشعبية» و«حركات المقاومة» وأخيرا «حركات التحرر الوطنية»⁽³³⁾.

ويبدوا أننا إذ نظرنا إلى هذا المصطلح على نحو صحيح فإنه يمكن تعريفها بأنها: «منظمة وطنية لها جناحها المدني والعسكري، توجد على مستوى المنطقة الخاضعة للسيطرة الأجنبية تخوض كفاحا مسلحا من أجل الحصول على حق تقرير المصير»⁽³⁴⁾.

وتعتبر الجزائر من أكبر دول العالم (البعد التحرري العالمي والإفريقي للثورة الجزائرية)⁽³⁵⁾، مساندة لقضايا وحركات التحرر الوطني، بداية بالقضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية، حيث تشير الدراسة إلى هاتين الحالتين لاحقا.

ومن هذا المنطلق أسير إلى أن الحديث عن إعلان أول نوفمبر لا يمكن حصره في هذه العجالة، لأنه أكبر من أن يختزل في كلمات لكونه تاريخ عرفت معه حركات التحرر في العالم حركية وانتعاش جديدين، وتعدت أبعاده المنطقة الجغرافية للجزائر بأكملها، وبالتالي فتحت الأبواب على مصراعيها من أجل التحرر والإنعتاق⁽³⁶⁾. ويمكن القول أن هناك تكامل واضح بين الثورة الجزائرية التي وُظفت داخليا واستثمرت خارجيا وحركات التحرر الإفريقية، وتكامل في النضال ضد الاستعمار وفي إرساء قواعد الاستقلال والحرية.

وإيماناً من تجربة الجزائر في الكفاح المسلح المرير بعد سبع سنوات ونصف، تيقّنت بما لا يدع مجالاً للشك كل الشعوب الإفريقية بمواصلة كفاحها، وتضاعف إيمانها بأن النصر سيكون حليفها في نهاية المطاف، وكانت الجزائر في كل ذلك سبّاقة لمد يد العون والمساعدة إلى كل حركات التحرر الإفريقية وتدعيمها والوقوف إلى جانبها مادياً وسياسياً، وفي كل المحافل الدولية طبقاً لمبادئ أول نوفمبر 1954 التي تؤكد على بناء عالم يسوده السلام والتعايش السلمي⁽³⁷⁾.

ولم تلبث الثورة الجزائرية منذ استقلالها واستكمال تحررها الاقتصادي⁽³⁸⁾ أن أضحت مركز الإشعاع الفكري والتحرري لسائر الشعوب الإفريقية، وإذ نتعرض للحديث عن الإشعاع المنبثق من الجزائر ولا تعني بذلك اللون من الإشعاع المصلحي الذي تعودته العالم مع هذا التعبير، إنما الاستجابة الطبيعية لمشاعر الأخوة، ولم تكن المؤتمرات التي عقدت في الجزائر هي السمات الوحيدة لهذا التآلف، بل فتحت البلاد صدرها مرحباً بالزعماء الأحرار الأفارقة، وجعلت من أجهزتها منبراً للصوت الإفريقي المكافح والوقوف إلى جانب الحركات التحررية الإفريقية وتدعيمها مادياً في المحافل الدولية⁽³⁹⁾.

كما عملت الدبلوماسية الجزائرية وبدون هوادة في دعم قضايا التحرر الوطني وتصفية الاستعمار سواء على المستوى الإفريقي أو العربي⁽⁴⁰⁾، وعملت جاهدة على مؤازرة ومساندة الشعوب المستعمرة وهي على يقين بشرعية مطالبها وعدالة قضايها.

وبناء على ما سبق، فالجزائر بقيت من الفاعلين الأساسيين في عالم الجنوب، وتلعب دوراً مهماً في الإطار الجماعي في معالجة قضايا الاستعمار ودعم حركات التحرر مادياً ودبلوماسية ضد الاستعمار البرتغالي، البريطاني، الفرنسي، الإسباني، البلجيكي ونظام الحكم العنصري (الأبارتهيد Apartheid) في جنوب إفريقيا (دام 77 سنة أي من 1911 إلى 1989) الذي اعتبرته الجزائر استعماراً استيطانياً، حتى أن زعيم الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر أطلق اسم «مكة الثوار» على الجزائر⁽⁴¹⁾، فالجزائر حقاً قبلة لكل الثوار.

ثانياً: قضية الصحراء الغربية في المواقف الجزائرية، آخر مستعمرة إفريقية

لم يخرج الصراع حول الصحراء الغربية بالنسبة للجزائر عن المنطق نفسه، وهو تلك المتعلقة بتمسك الجزائر بمبدأ حق تقرير مصير الشعوب، فقد ظل هذا المبدأ من حرب التحرير لصيقاً بالشخصية الجزائرية في علاقتها بالعالم الخارجي⁽⁴²⁾.

إن حلم وحدة المغرب العربي الذي يستمد قوته من مثل الحرية والعدالة، مثل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها والاستقلال الذي خاضت شعوب المغرب العربي ملاحم مظفرة من أجل ممارستها، هو الذي يتعرض للخطر من خلال النزاع في الصحراء الغربية الذي يتواصل على حساب استقرار المنطقة والطموحات الحدودية لبلدانها.

ووفاء الجزائر منها لذاتها ولوحدة المغرب العربي الكبير تبذل قصارى جهدها من أجل إيجاد حل سلمي لهذا الصراع، وتستمر في المراهنة على روح المسؤولية لدى الذين يملكون اتخاذ القرار الكفيل بأن يصنع حد لإراقة الدماء ويفتح عهد السلام العادل⁽⁴³⁾.

وفي ضوء ذلك، فإن الجزائر تعتبر أن الشعب الصحراوي من خلال ممارسة حقه في تقرير مصيره بنفسه، واستعادة سيادته الوطنية⁽⁴⁴⁾ سيفسح المجال لتكثيف المساعي الرامية إلى وضع اللمسات الأولى لبناء صرح المغرب العربي.

كما تعيد إلى الأذهان بأن حق تقرير المصير يستوجب إجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع المملكة المغربية وجبهة البوليساريو⁽⁴⁵⁾، من أجل إيقاف القتال وتوفير الشروط الموضوعية لتنظيم استفتاء حر ونزيه تحت إشراف الاتحاد الإفريقي (منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً) والأمم المتحدة بعيداً عن الضغوط العسكرية والإدارية⁽⁴⁶⁾.

وفي إطار الدعم الدبلوماسي الجزائري للقضية الصحراوية ألقى مندوب الجزائر الدائم في الأمم المتحدة كلمة أمام لجنة تصفية الاستعمار في التاسع عشر من نوفمبر 1975 تضمن عشرة نقاط أساسية من بينها⁽⁴⁷⁾:

- رفض سياسة الأمر الواقع المتبعة من قبل المغرب في احتلال الصحراء الغربية؛
- التذكير بأن النشاط الدبلوماسي للجزائر كان دائماً يتم في إطار منظمة الأمم المتحدة، وترفض أي حل يقرر خارج هذه المنظمة.

وهذه النقاط لا تزال الجزائر تعمل من أجلها لليوم، ناهيك عن مذكرة الجزائر إلى الأمين العام للأمم المتحدة في الثاني عشر من فيفري 1976 والتي تتضمن ما يلي⁽⁴⁸⁾:

- التذكير باللقاءات الدبلوماسية ما بين كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا بشأن الجهود في سبيل تحرير الإقليم الصحراوي المحتل⁽⁴⁹⁾.

• حق تقرير المصير مبدأ أساسي، وعدم الاعتراف به يمس بتراث الإنسانية ومبادئ المجتمع الدولي.

وبناءً على ما سبق، يمكن تلخيص موقف الجزائر تجاه القضية الصحراوية في كونها لا تخفي موقفها المؤيد لمطالب الشعب الصحراوي المشروعة في الحرية والاستقلال، حيث تدافع عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها استناداً إلى العديد من القرارات الدولية⁽⁵⁰⁾، فمشكلة الصحراء الغربية هي قضية تصفية الاستعمار، ويجب أن تجد حلها في إطار دولي (قرارات منظمي الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي).

وبما أن المبادئ الأساسية لسياسة الجزائر الخارجية دعمت حركات التحرر الوطنية في العالم، فإن دعمها لحركة التحرير الوطنية الصحراوية يتمثل في المساعدات المادية والمعنوية وبصورة علنية⁽⁵¹⁾، ولذلك فتحت حدودها لآلاف اللاجئين الصحراويين، كما أعلنت عن اعترافها بالجمهورية الصحراوية رسمياً منذ السادس من مارس 1976⁽⁵²⁾.

لا تزال الجزائر إلى اليوم تساند القضية بل كادت العلاقات مع المغرب أن تتأزم في العديد من المرات خاصة في أبريل 2013 عندما عرض المبعوث الأممي في الصحراء الغربية «كريستوفر روس» Kristofer Ros لتقريره لدى الأمم المتحدة عن الوضع في الصحراء الغربية.

إذ يشكل موسم الربيع، موسم توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب بسبب نزاع الصحراء الغربية. ومع اقتراب دراسة الملف في الأمم المتحدة، يؤدي هذا الملف كل سنة إلى نفس السيناريو، الذي يبدأ عادة بانتقادات مغربية تجاه الجزائر بسبب دعمها لجهة البوليساريو، لتؤكد الجزائر دوماً أن قضية الصحراء قضية تصفية استعمار، وأن الجزائر ليست طرفاً فيها، وأنه على المغرب أن يحترم الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة التي تطالب بتنظيم استفتاء حر لتقرير مصير الشعب الصحراوي.

الخاتمة

استطاعت الجزائر أن تحقق لصالحها ولصالح كافة البلدان النامية في مجال النشاط الخارجي، السياسي منه والاقتصادي والثقافي حصيلة معتبرة في أقل من عقدين على عودتها إلى الساحة الدولية معتمدة على طيب سمعة ثورتها المضطّرة، وجدية برامجها ومصداقية جهازها الدبلوماسي وتحركه الدؤوب.

كما أبرزت الجزائر اهتمامها الدائم بالمشاريع الوجودية والإيمان بها مغاريا وإفريقيا وعربيا، بالإضافة إلى العمل على تدعيم السلم والأمن، وما يرتبط بهما من مبادئ، كمساندة حركات التحرر عبر العالم وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومبدأ عدم التدخل.

عرف التحرك الدبلوماسي الجزائري في إفريقيا مشاركة فعالة وحيوية في حل النزاعات، بدءا بمنطقة الساحل الإفريقي، باعتبارها تشكل مجالا حيويا يؤثر على أمن المنطقة، وقد ساهمت الجزائر مساهمة جادة في حل نزاع الطوارقيين في مالي والنيجر أكثر من مرة.

كما أن للسياسة الجزائرية الإفريقية وقع كبير على المستوى القاري، حيث ناضلت الجزائر دائما من أجل مساندة حركات التحرر في إفريقيا ومناهضة نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى التدخل لحل النزاعات الإفريقية، من حوض السنغال إلى بحيرة تشاد، ومن موزمبيق إلى الرأس الأخضر ومساندة أنغولا وناميبيا، وغيرها من المحطات التي سعت من خلالها الجزائر إلى تحقيق ثقل مميز سواء منفردة، أو في إطار المنظمات القارية، الجهوية، والدولية ■

الهوامش

- 1- عبد الخالق عبد الله (محرر)، الدبلوماسية العربية في عالم متغير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، 2008)، ص. 8.
- 2- المرجع نفسه، ص ص. 8-9.
- 3- صالح بن القبي، «الدبلوماسية بين الأمس واليوم» في سعيد عبادو (محرر)، الدبلوماسية الجزائرية من 1983 إلى 1962 (الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1998)، ص. 37.
- 4- بن القبي، مرجع سابق، ص ص. 37-38.
- 5- تتوقف أهمية الثورات، داخليا، على مدى تأثيرها الجماهيري الشامل وتعبئتها الوطنية، وخارجيا على مدى صداها العالمي والتجاوب الدولي معها، أخذا بمحتواها وأهدافها (كما جاء في بيان أول نوفمبر 1954)، وممارستها ونتائجها فلا يمكن إلا تصنيف الثورة الجزائرية ضمن هذا المفهوم وإدراجها ضمن هذا التقييم. أنظر:

- إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962: مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص. 7.
- 6- MTLD هي حركة انتصار الحريات الديمقراطية- تحت رئاسة الدكتور الأمين دباغين.
- 7- الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني، نداء إلى الشعب الجزائري، (الجزائر، أول نوفمبر 1954)، بيان أول نوفمبر.
- 8- وحدة البحوث والتوثيق، تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830 إلى 1962، مرجع سابق، ص 86-88.
- 9- بن القبي، مرجع سابق، ص. 38.
- 10- مكونة أساسا من؛ محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف مكلف بالتنسيق الداخلي والخارجي، وابتداء من 1955 امحمد يزيد.
- 11- شكل هذا القسم ابتداء من سنة 1958 تحت إشراف الأمين دباغين.
- 12- عُيّن الأمين دباغين كأول وزير الخارجية للحكومة المؤقتة، وعُيّن عبد الحميد مهري وزيرا لشؤون شمال إفريقيا في جانفي 1960-1961، وأخيرا عين سعد دحلب لهذا المنصب في التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة (من أوت 1961 إلى 5 جويلية 1962).
- 13- كانت مدينة باندونغ -اندونيسيا- سنة 1955 أول منبر للقضايا العادلة أين تكلم الشعب الجزائري ضمن إطار أفرو-آسيوي مبشرا بانطلاق الدبلوماسية الجزائرية.
- 14- 29 بلداً أي نصف سكان العالم وقتذاك، وبالتحديد مليار ونصف مليار نسمة، لأن عدد الدول كان قليل وقتها.
- 15- عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001)، ص ص. 72-73.
- 16- وثيقة A2929add1 ويجب الإشارة إلى أن رسالة مؤرخة في 5 جانفي قد أرسلت إلى مجلس الأمن من طرف ممثل العربية السعودية في هيئة الأمم المتحدة مشيرة الانتباه إلى خطورة الوضع في الجزائر، هذه الرسالة لم تلق أي رد. أنظر:
- محمد علوان، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة: 1957-1958، تر. علي تابلت (الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007)، ص ص. 101-103.
- 17- هذه البلدان الـ 14 هي: أفغانستان، العربية السعودية، أجمانيا، مصر، الهند، أندونيسيا، العراق، إيران، لبنان، ليبيريا، باكستان، سوريا، تايلاند، واليمن.

- 18- علوان، مرجع سابق، ص. 104.
- 19- المرجع نفسه، ص. 121.
- 20- إدريس عطية، تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الافريقية (الجزائر: دار الأمة، 2019)، ص. 39.
- 21- لقد أصبحت هيئة الأمم المتحدة منبراً لجهة التحرير الوطني إذ أنه يتدخل -بطريقة مباشرة- عبر ممثلي الدول الأفرو-آسيوية وخاصة سوريا، المغرب، تونس. أنظر:
- علوان، مرجع سابق، ص. 203.
- 22- وحدة البحوث والتوثيق، مرجع سابق، ص. 90.
- 23- عطية، مرجع سابق، ص. 41.
- 24- سليم العايب، «الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي»، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة؛ قسم العلوم السياسية، 2011/2010)، ص ص. 64-65.
- 25- فرانز فانون، من أجل إفريقيا، تر. محمد الميلي (الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، د. ت. ن.)، ص. 33.
- 26- العايب، مرجع سابق، ص. 65.
- 27- دبش، مرجع سابق، ص. 63.
- 28- كلمة الاستعمار، غير كافية للتعبير عن العمل السلبي والتدمير الشامل للدول الاستعمارية. فلغويا الاستعمار كلمة مجردة لها ظاهريا مدلول إيجابي، يرجع إلى الفعل، عمّر، يعمر، استعمار. أي تعبیر وبناء ما هو موجود (نفس القصد كما جاء في القرآن الكريم)، وليس احتلال ونهب وتدمير. ولكن سياسيا وميدانيا حقيقة الكلمة كانت عكس ذلك. فالدول الاستعمارية لم تكن معمرة بل كانت عمليا مدمرة ماديًا وبشريًا وحضاريًا للمستعمرات في العالم. فالكلمة كما عبر عنها العلامة مولود قاسم نايت بلقاسم تعني الإستعمار وليس الاستعمار. أنظر:
- دبش، مرجع سابق، ص ص. 10-11.
- 29- المرجع نفسه، ص. 63.
- 30- ولدت الثورة الجزائرية نزعة إفريقية نحو التوجه لاكتساب كيان الدولة. Etatisme/ Statehoods. أنظر:
- مارك ويبر، «الدول واكتساب كيان الدولة»، في برايان وايت وآخرون (محررون)، قضايا في السياسة العالمية، تر. مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص. 23-25.

31- هذه الدول الـ 16 هي: إفريقيا الوسطى، بوركينافاسو، بنين، تشاد، التوغو، الكونغو (الزائير سابق)، كوت ديفوار، السنغال، الصومال، الغابون، الكامرون، الكونغو (برازافيل)، النيجر، نيجيريا، مدغشقر، ومالي.

32- فتحي دردار، المختصر في الجغرافيا (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص ص. 33-49.

33- هناك فرق بين حركة الاستقلال الوطني وحركة التحرير الوطني والثورة التحريرية

حركة الاستقلال: هي المرحلة الأولى لحركة التحرر الوطني، وتعمل على تحقيق أهداف الاستقلال بالطرق السلمية وتحدث في أكثر المستعمرات التي كانت أهميتها في المرتبة الثانية بالنسبة للدول الاستعمارية، وغالبا ما تصبح الدول التي نالت استقلالها بالطرق السلمية أكثر تعقيدا وخضوعا وتبعية للدولة الاستعمارية الأم، مثل ما حدث لدول الساحل الإفريقي في بداية الستينيات التي دخلت في اتحاد فرنسي على نمط الكومنولث البريطاني. البعض منها مثل مالي انفصلت من بعد عن السنغال وعن الاتحاد مع فرنسا ككل.

أما حركة التحرر الوطني فهي عادة مرحلة ثانية لحركة الاستقلال الوطني بحيث تتحول هذه الأخيرة إلى استعمال وسائل ضغط مادية وخاصة العمل المسلح لإرغام الاستعمار على قبول شروطها وأهدافها للاستقلال والتحرر دون قيد أو شرط مثلما حدث في الفيتنام معركة ديان بيان فو 1954، والجزائر خلال 1954-1962.

أما الثورة فهي لا تهدف فقط للطرد المادي للمستعمر بل كذلك تهدف إلى التخلص المعنوي والفكري من حضارة وسياسة المستعمر، فالهدف هو إعادة استرجاع سيادة الدولة وتعميق تجذر مبادئ وقيم المجتمع ومحاربة كل فكر غريب عن الخلفية والبعد الحضاري لشعب الدولة المعنية. ويحدث هذا أكثر في المستعمرات ذات الأهمية القصوى استراتيجيا واقتصاديا، مثل حالات؛ الجزائر، جنوب إفريقيا، وفلسطين، كما تحدث كذلك ثورات داخلية داخل نظام يسير في فلك المعسكر الرأسمالي أو نظام تابع للاستعمار السابق أو غيرها، فمفهوم الثورة يناقش الجانب الفكري والحضاري-الثقافي؛

بينما يناقش مفهوم الحرب المحتوى المادي العسكري كحال الثورة الجزائرية والحرب التحريرية الجزائرية.

34- أبو القاسم سعد الله، «جدلية الاحتلال والتحرر»، من أعمال الملتقى الدولي عن إشكالية التحرر والتحديات الدولية الراهنة (الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين، 2005)، ص. 33.

35- ناصر الدين سعيدوني، «البعد التحرري للثورة الجزائرية محليا ودوليا»، المرجع السابق، ص ص. 326-328.

36- ب. عميمور، «الذكرى التاسعة والأربعون للثورة التحريرية»، الجيش، ع. 484 (نوفمبر 2003)، ص ص. 41-44.

37- من أبرز مبادئ أول نوفمبر 1954؛ مبدأ الحرية والتحرر والاستقلال ومبادئ حقوق الإنسان والشعوب المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ومبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية الحقيقية، مبدأ تقرير المصير للشعوب، مبدأ التضامن، حيث كانت كل هذه المبادئ تشكل العمود الفقري للنشاط الدبلوماسي الجزائري. أنظر: بيان أول نوفمبر.

38- إن تأميمات 1971/02/24 كانت كسراً حقيقياً لاتفاقيات إيفيان EVIAN التي أنهت حرب التحرير الجزائرية، وذلك بتخليص الجزائر من العوائق الاقتصادية وبالذات في مجال النفط الذي فرضته فرنسا على بلادنا منذ الاستقلال وذلك عبر الاستمرار في السيطرة على هذا القطاع سيطرة مطلقة من خلال «هيئة تثمين باطن الصحراء» المعروفة بالهيئة الصحراوية.

39- عبد القادر رزيق المخادمي، منظمة الوحدة الإفريقية: التحدي والأمل (الجزائر: د.م.ن، د.ت.ن)، ص ص. 78-81.

40- ينص الميثاق الوطني لسنة 1976 على ما يلي:

«... تسعى الجزائر لدعم التضامن في الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار قديمة وجديدة، ولهذا فإن جهودها في إطار الدعم غير المشروط للشعوب المكافحة في سبيل تحريرها الوطني واحترام حقها في تقرير المصير والاستقلال».

41- عبد الله الأشعل، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة، 2003/2002)، ص. 63.

42- محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الارتيرية (بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004)، ص. 45.

43- مسعود شنان، «نزاع الصحراء الغربية وإمكانية الحل السلمي»، العالم الإستراتيجي، ع. 1 (مارس 2008)، ص ص. 4-5.

44- لقد أكد رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في عدة مناسبات عن موقف الجزائر الثابت من القضية الصحراوية، وأعرب في الذكرى الخمسين لاندلاع الثورة المجيدة بالمجلس الشعبي الوطني في خطاب ألقاه تخليداً كذلك لروح الشهيد رابح بيطاط أن: «الجزائر لا ناقة لها ولا جمل في هذه القضية سوى الدفاع عن مبدأ مشروع، وهو تقرير مصير الشعب الصحراوي وفق مبادئ الأمم المتحدة والشرعية الدولية». أنظر: خطاب الرئيس، 1 نوفمبر 2004.

45- أسست سنة 1973 من طرف المناضلين الصحراويين الغربيين وطالبت باستقلال الصحراء الغربية عن إسبانيا واستمرت في مطالبتها مع المغرب فيما بعد، و«البوليزاريو» مشتقة من: الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب»، وهي اختصار لـ

“Front Populaire pour la Libération de la Ségua el-Hamra et du Rio de Ore”
"POLISARIO".

46- إسماعيل دبش، «المفاوضات بين المغرب والصحراء الغربية: موضوعية جبهة البولوزاريو»،

العالم الإستراتيجي، ع. 3 (مارس 2008)، ص ص. 2-3.

47- فيصل مقدم، مرجع سابق، ص. 49.

48- المكان نفسه.

49- لقاء الجزائر-المغرب: لقاء بين ملك المغرب والرئيس الجزائري بـ «إيفران» بالمغرب يوم 12 جانفي 1969، ولقاء على مستوى وزارة الشؤون الخارجية للبلدين يوم 23 أفريل 1969 بالجزائر، ولقاء آخر بتلمسان «الجزائر» يوم 27 ماي 1970.

- لقاء الجزائر- موريتانيا: تمت اللقاءات بين رئيسي الدولتين في الجزائر يوم 27 مارس 1967 وفي نواكشوط يوم 19 سبتمبر 1970 وفي الجزائر يوم 28 أفريل 1972، ويوم 26 فيفري 1973، ولقاءات أخرى على مستوى وزراء الشؤون الخارجية كانت في نواكشوط يوم 4 ديسمبر 1969، وفي الجزائر يوم 25 ديسمبر 1972.

- لقاء الجزائر - المغرب- موريتانيا: اجتمع رؤساء الدول الثلاثة يوم 14 سبتمبر 1970 بـ «نواكشوط» بموريتانيا، وبعد أن درسوا الوضع في الصحراء الغربية كونوا لجنة ثلاثية للتنسيق، مكلفة بمتابعة مستمرة سياسيا ودبلوماسية من أجل تحرير هذا الإقليم المحتل، كما اجتمعوا في 24 جويلية 1973 رؤساء الدول الثلاثة في «أغادير» المغرب وأعلنوا نفس المبادئ السابقة وأكدوها.

50- عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت.ن.)، ص ص. 201-204.

51- مسعود شنان، مرجع سابق، ص ص. 4-5.

52- يمكن الإشارة إلى أن الصحراء الغربية عضو كامل في الاتحاد الإفريقي، كما أن الاتحاد الإفريقي يعترف بالجمهورية الصحراوية، مما دفع بالمغرب بالانسحاب من الهيئة القارية اعتراضا على عضوية الصحراء الغربية.

- كما أن الجزائر تخوض نشاط دبلوماسي قوي من أجل الاعتراف بالصحراء الغربية على الصعيد الإفريقي والعالمي - علاوة على عملاق إفريقيا-نيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام جمهورية الصحراء الغربية لمنظمة الوحدة الإفريقية آنذاك العام 1982، كما أن جنوب إفريقيا القوة الأولى قارياً تعترف اليوم بالصحراء الغربية.